وفد روسي بحث التسوية السورية في الرياض

الكرملين: اتفاق إدلب «قيد التنفيذ» رغم انقضاء المهلة

مبعوث الرئيس الروسي إلى سوريا ألكسندر لافرينتيف ووزير الخارجية السعودي عادل الجبير

رئيس مجلس سوريا الديمقراطي رياض درار

عواصم – «وكالات» : أعلنت وزارة الخارجية الروسية أمس الثلاثاء، أن وفدا روسيا زار السعودية في اليومين الماضيين لبحث آخر مستجدات الوضع في سوريا.

وقالت الخارجية في بيان على موقعها الإلكتروني: «زار وفد روسي رفيع المستوى ضم مبعوث الرئيس الروسي لشؤون التسوية السورية ألكسندر لافرينتيف، ونائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين وممثلين عن وزارة الدفاع الروسية، السعودية يومي 14 و15 أكتوبر الجاري».

وأضافت أن الوفد عقد مباحثات مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ومع وزير الخارجية عادل الجبير وجرى «تبادل مفصل للآراء حول الوضع في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مع التركيز على مستجدات الوضع في سوريا».

وحسب البيان، عبر الطرفان عن «الإدراك المشترك لضرورة القضاء نهائيا على بؤر الإرهاب في سوريا، وأهمية الإسراع في التوصل إلى تسوية سياسية ثابتة ودائمة للأزمة السورية».

من جهة أخرى أعلن الكرملين، أمس الثلاثاء، أن الاتفاق الذي ينص على إنشاء منطقة عازلة في محافظة إدلب في شمال غرب سوريا «قيد التنفيذ»، على الرغم من انقضاء 24 ساعة على المهلة المحددة لتطبيقه من دون انسحاب الفصائل الجهادية من المنطقة.

وقال المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف: «بالاستناد إلى المعلومات التي نحصل عليها من عسكريينا، يتم تطبيق الاتفاق وجيشنا راض عن الطريقة التي يعمل بها الجانب التركي»، على حد قوله.

من ناحية أخرى انتقد مجلس سوريا الديمقراطي (مسد)، تصريحات وزير الخارجية السوري، وليد المعلم، حول مناطق شرق الفرات التي توعد بقدوم القوات الحكومية السورية اليها بعد انتهاء من إدلب.

وحمل مجلس سوريا الديمقراطي، في بيان له الإثنين، تلقت وكالة الأنباء الألمانية، نسخة منه، الحكومة السورية سبب تعثر جلسات الحوار التي عقدت في دمشق، قائلا: «إن سبب تعثر المباحثات مع النظام يعود إلى القيود المسبقة، والحدود الضيقة التي رسمتها حكومة النظام لهذا الحوار».

ورفض الاتهامات بوقوف قوى أجنبية وراء تعثر المباحثات، لافتا إلى انهم دعوا حكومة النظام لإبداء المزيد من المرونة للتوصل إلى صيغ وطنية للحل السياسي».

■ «مسد» ينتقد تصريحات المعلم حول مناطق شرق الفرات

■ المرصد السوري: معارك عنيفة بين قوات النظام و«داعش» شرق الفرات

واعتبر البيان أن تصريحات المعلم اليوم تؤكد عجز هذا الدستور عن استيعاب التغيرات، حيث جاء فيه «نعتقد أن الدستور السوري الحالي بحاجة لمراجعة ونقاش ويتجاهل المستجدات بعد 7 سنوات من الأزمة، والتضحيات الكبيرة للشعب السوري من أجل التغيير».

وأضاف: «نعتقد أن احد الأسباب التي انتجت الأزمة في سوريا هو بقاء الدستور السوري دون مراجعة عميقة، وعدم مراعاة هذا الدستور لطبيعة المجتمع السوري وتكوينه، والتطلعات الديمقراطية للشعب في سوريا».

وذكر البيان أن المجلس «لم يكن طرفاً في اي صراع مسلح مع الحكومة السورية وأن قوات سوريا الديمقراطية هي قوات دفاعية، تدافع عن نفسها ضد أي اعتداء، وأن لغة التهديد التي يلجأ إليها النظام، لا تخدم الحل في سوريا وتقوض التوجه نحو الحوار».

وكان المعلم، قال في مؤتمر صحفي عقد في العاصمة السورية، دمشق، الإثنين، مع نظيره العراقي إبراهيم الجعفري: «بعد إدلب هدفنا شرق الفرات، وعلى العشائر والأكراد أن يقرروا ما يريدون تحت شعار عودة السيادة السورية على كل الأراضي السورية».

وتابع: «أنصح الإخوة الأكراد بأن لا يتوهموا بالرهان على الولايات المتحدة، ومازلنا نعتبر تركيا دولة غازية لأراضينا ولن تشارك قواتنا مع الأتراك في قتال شعبنا الكردي، الذين عليهم أن يقرروا مستقبلهم ومستقبل أولادهم بعيداً عن الوعود الأمريكية».

من جهة أخرى تستمر الاشتباكات العنيفة، بين تنظيم داعش الإرهابي من جهة، وقوات النظام المدعومة بالمسلحين الموالين لها من جنسيات سورية وغيرها من جهة أخرى.

وبحسب ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان، تشهد محاور في منطقة تلال الصفا الواقعة ببادية ريف دمشق عند الحدود الإدارية مع السويداء، عمليات قصف صاروخي متواصلة تنفذها قوات النظام، في إطار الهجمات المتواصلة التي تنفذها برفقة حلفائها، بغية الحصول على مزيد من المواقع وإنهاء تواجد التنظيم في المنطقة.

وتتواصل العمليات العسكرية لقوات النظام والمسلحين الموالين لها التنظيم في بادية ريف دمشق، وتتركز المعارك العنيفة بين الطرفين على محاور ضمن منطقة تلال الصفا آخر ما تبقى للتنظيم في بادية ريف دمشق.

وخلفت المعارك المتواصلة خسائر بشرية بين طرفي القتال، وارتفع إلى 368 قتيلا على الأقل من عناصر تنظيم داعش قتلوا في التفجيرات والقصف والمعارك الدائرة منذ الـ 25 من يوليو الماضي.

وسجل مقتل 194 على الأقل، من عناصر قوات النظام والمسلحين الموالين لها ممن قتلوا في الفترة ذاتها، من ضمنهم عناصر من حزب الله اللبناني، كما تسببت الاشتباكات بإصابة المئات بجراح متفاوتة الخطورة، بالإضافة لدمار وأضرار في ممتلكات مواطنين.

ووثق المرصد السوري، تجدد الخروقات ضمن مناطق سريان الهدنة التركية الروسية، والمنطقة منزوعة السلاح الممتدة من جبال اللاذقية الشمالية الشرقية مرورا بريفي حماة وإدلب، حيث قصفت قوات النظام مساء الإثنين أكتوبر (تشرين الأول) الجاري مناطق في محاور كبانة والحدادة والتفاحية بجبل الأكراد في ريف اللاذقية الشمالي، ومناطق أخرى في جبل التركمان بالريف ذاته، ولم ترد معلومات عن خسائر بشرية.

في الأثناء تتواصل المعارك بوتيرة عنيفة على محاور هجين و الشعفة والسوسة ومحاور أخرى بالقطاع الشرقي من ريف دير الزور، بين قوات سوريا الديمقراطية المدعمة من قبل التحالف الدولي، وعناصر تنظيم داعش الإرهابي، وذلك في إطار استمرار الهجوم المعاكس الثاني من نوعة لعناصر التنظيم مستغلا استمرار سوء الأحوال الجوية في المنطقة، فيما تحاول قوات سوريا الديمقراطية صد الهجمات بدعم ومساندة من طائرات التحالف الدولي التي تستهدف المنطقة بين الحين والآخر.

أبو الغيط: الثقافة العربية تدفع ثمناً فادحاً جراء الفوضى

الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط

القاهرة – «وكالات» : أكد الأمين العام للجامعة العربية أحمد أبو الغيط أن الثقافة العربية تدفع اليوم ثمنا فادحا جراء حالة الفوضى والاضطراب والصراعات التي سادت بعض دولنا خلال السنوات الأخيرة، مشيرا إلى أن بعض من أهم معالم التراث العربي، والتي تنتمي لتراث الإنسانية، دُمرت أو شوهت على أيدي عصابات الإرهاب.

وأوضح أبو الغيط خلال اجتماع وزراء الثقافة العرب أن الثقافة لا تزدهر في أزمنة الاضطراب، بل الغالب أن يسود في هذه الأزمنة الخطاب المتطرف الرافض للآخر والمنغلق على الذات، وأن الخطاب الذي ينتمي للماضي ويخاصم العصر، داعيا كافة المهتمين بالعمل الثقافي ألا يكتفوا بنقد الخطاب المتطرف والمنغلق بل تطوير خطاب مضاد، وخطاب تنويري معاصر، يربط الثقافة العربية بعصرها ويصلها بتراثها الحقيقي.

وأشار الأمين العام إلى أن الأمانة العامة قامت بإعداد ورقة مفاهيمية تحمل مقترحات وأفكارا حول أهداف القمة ومحاورها ومسار الأعداد لها، معربا عن تطلعه إلى الحصول على مقترحات وآراء كافة الدول العربية في شأن هذه الورقة.

«التعاون الإسلامي» تدعو أستراليا إلى عدم الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

«وكالات» : دعت منظمة التعاون الإسلامي استراليا إلى تبني مواقف تدعم تحقيق السلام في فلسطين بدلا من الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها.

وأعربت المنظمة، التي تتخذ من جدة غرب السعودية، مقرا لها، في بيان لها أمس الثلاثاء، عن قلقها البالغ إزاء تصريح رئيس الوزراء الأسترالي سكوت موريسون، أن بلاده ستدرس الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها.

ودعت المنظمة استراليا إلى عدم الإقدام على مثل هذه الخطوة غير القانونية التي تشكل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي، لا سيما القرار رقم 478، الذي ينص على دعوة الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس إلى سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.

وأكد الأمين العام للمنظمة، الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، في تصريح له، أن مدينة القدس جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بموجب قرارات الشرعية الدولية، التي كان آخرها قرار مجلس الأمن رقم 2334 الصادر في 23 ديسمبر 2016، والذي يهيب بجميع الدول أن تميز في معاملاتها بين إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها مدينة القدس.

وشدد العثيمين على رفض المنظمة لأي إجراء أو محاولة من شأنها المساس بالوضع القانوني لمدينة القدس «المحتلة»، داعيا «أستراليا إلى تبني مواقف تدعم فرص تحقيق السلام القائم على رؤية حل الدولتين وتعزيز الاستقرار في المنطقة والعالم».

رفض طعون مرسي بقضية إهانة القضاء

مصر: الأمن يمشط الظهير الصحراوي الغربي للقضاء على خلية «ولاية الصعيد»

الرئيس المعزول محمد مرسي

القاهرة – «وكالات» : كشفت مصادر أمنية، أن قوات الأمن مازالت تلاحق العناصر التكفيرية التابعة لخلية «ولاية الصعيد»، المتمركزة في الصحراء الغربية على الحدود المصرية الليبية، والمتورطة في العمليات الإرهابية الأخيرة داخل البلاد.

وأشارت المصادر الأمنية، إلى أن وزارة الداخلية دفعت بتشكيلات أمنية متعددة، لتكثيف محاصرة العناصر التكفيرية، والقضاء تماما على مختلف المعسكرات التدريبية التي يتم إقامتها على داخل المناطق الصحراوية والكهوف الجبلية.

وأضافت المصادر، أن قوات الأمن قامت بتمشيط الطرق الصحراوية الرابط بين محافظات أسيوط والمنيا، وسوهاج وقنا، والدروب الصحراوية بين الواحات البحرية، والداخلة والخارجة، والجبال المحيطة بمحافظة الأقصر، وقامت بمراقبة 4 مسارات جبلية تؤدي مباشرة إلى الصحراء الليبية غرب البلاد، لمنع هروب العناصر التكفيرية التابعة لخلية «ولاية الصعيد» الموالية لتنظيم «داعش»، ويقودها التكفيري الهارب، عمرو سعد عباس، وتتخذ من هذه المناطق معسكرات تدريبية لتأهيل عناصرها والانطلاق لتنفيذ العمليات المسلحة ضد مؤسسات الدولة.

المداهمات شملت المناطق الجبلية والكهوف في المنطقة الغربية لجبال الصعيد، لاسيما منطقة إسنا غرب محافظة الأقصر، التي تحتوي على عدد كبير من الكنائس، كما ويوجد بها أكبر دير في الصعيد وهو «دير مارجرجس» بالمنطقة الجبلية غرب مدينة أرمنت.

وأوضحت المصادر الأمنية، إن الحملات الأمنية ضمت قوات مكافحة الإرهاب، والأمن الوطني والعمليات الخاصة، والأمن العام، وقوات تابعة للجيش المصري، لتطهير المنطقة بالكامل من العناصر التكفيرية التي اشتركت في عملية الواحات البحرية الأخيرة.

كان التكفيري الهارب عمرو سعد عباس إبراهيم، الشهير بـ«عمرو الشوبخي» والمولود في 18 نوفمبر (تشرين الثاني) 1985، بقرية الأشراف البحرية في محافظة قنا، أسس زاوية للصلاة في منطقة جبلية داخل قريته لنشر الأفكار المتشددة والمتطرفة منذ 4 أعوام.

ووفقا للمصادر، فإن عمر سعد، لم يكن مسجلا سياسيا في سجلات الأجهزة الأمنية قبل الحوادث الإرهابية الأخيرة، الخاصة بتفجير الكنائس، حيث كان يعمل سائقا، وانضم للجماعة الإسلامية عقب ثورة 25 يناير 2011، ثم أصبح عضوا في جماعة الإخوان، وحزب «الحرية والعدالة»، وظهر في العديد من تظاهرات تنظيم الإخوان الإرهابي بقنا.

درب التكفيري الهارب عمرو سعد عباس، أفراد خلاياه المسلحة، التي ضمت نحو 19 إرهابيا منهم 15 إرهابيا من محافظة قنا وحدها، أغلبهم من قريته والقرى المجاورة لها في جبال الصعيد، على التكتيك العسكري والتسلل للكنائس والمواقع الأمنية التي يستهدفها، وأنه حصل على تمويلات مالية أخيرا بهدف إجراء أكبر عدد من العمليات الاستهدافية للكنائس والأقباط داخل مصر.

عمرو سعد، هو قائد الخلايا التكفيرية، التي نفذت من قبل الهجوم على كنيسة مارمرقس في الإسكندرية، ومارجرجس بطنطا، في أبريل 2017، والكنيسة البطرسية بالعباسية، في 11 ديسمبر 2016، والهجوم للهجوم على أتوبيس يقل عددا من الأقباط بمحافظة المنيا بصعيد مصر، في من مايو 2017، إضافة للهجوم على كمين النقب بالوادي الجديد، في يناير 2017.

وفي مايو 2017، أمر النائب العام المصري المستشار نبيل أحمد صادق، بإحالة 48 إرهابيا، بينهم 17 هاربا إلى القضاء العسكري، بينهم التكفيري الهارب عمرو سعد عباس، لاتهامهم بالانتماء لتنظيم «داعش» الإرهابي، وتأسيس خليتين تابعتين له بالقاهرة وقنا، والانضمام لهما والمشاركة فيهما، وارتكابهم وقائع تفجير كنائس البطرسية بالعباسية والمرقسية بالإسكندرية ومارجرجس بالغربية، وضمت قائمة الاتهام قتل والشروع في قتل مرتادي هذه الكنائس وقوات تأمينها، والهجوم على كمين النقب وقتل عدد من القائمين عليه من قوات الشرطة، والشروع في قتل الباقين والاستيلاء على أسلحتهم، وتصنيعهم وحيازتهم سترات وعبوات مفرقعة وأسلحة نارية وذخائر، والالتحاق بتنظيم داعش الإرهابي خارج البلاد، وتلقيهم تدريبات عسكرية بمعسكرات تابعة للتنظيم بدولتي ليبيا وسوريا.

كانت وزارة الداخلية المصرية، أعلنت صباح اليوم الإثنين، مداهمتها لبعض الكهوف الجبلية في الطريق الصحراوي الغربي محافظتي أسيوط وسوهاج، والتي أسفرت عن مقتل 9 من العناصر التكفيرية، ووجدت بحوزتهم أسلحة نارية متنوعة، وعبوات ناسفة، وبعض الأوراق التنظيمية، ويعتزمون التحرك لتنفيذ عمليات إرهابية ضد المنشآت الهامة والحيوية بالبلاد.

من ناحية أخرى قضت محكمة النقض بالقاهرة، برفض الطعون المقدمة من الرئيس الإخواني المعزول محمد مرسي، و19 علي حكم حبسهم 3 سنوات في قضية «إهانة القضاء»، وتأييد الأحكام الصادرة.

وكانت محكمة جنايات القاهرة، قضت بحبس الرئيس المعزول محمد مرسي، وسعد الكتاتني القيادي الإخواني، و18 آخرون 3 سنوات في قضية «إهانة السلطة القضائية»، والإساءة إلى رجالها والتطاول عليهم بقصد بث الكراهية.

وقضت المحكمة وقتها بتغريم توفيق عكاشة وعمرو حمزاوي وعلاء عبد الفتاح و2 آخرين 30 ألف جنيه، وقضت المحكمة بإلزام محمد مرسي بدفع مليون جنيه للقاضي علي محمد النمر، على سبيل التعويض المدني المؤقت، وقضت بإلزام المتهمين جميعا بدفع مليون جنيه لكل منهم لنادي القضاة عدا المتهمين محمود السقا وتوفيق عكاشة.

والمتهمون الصادر بحقهم حكما بالحبس 3 سنوات هم: عصام سلطان، ومحمود الخضيري، ومحمد سعد الكتاتني، ومحمد البلتاجي، وصبحي صالح، ومصطفى النجار، ومحمد العمدة، وحمدي الفخراني، وممدوح إسماعيل، ومنتصر الزيات، وعبد الحليم قنديل، ونور الدين عبد الحفيظ، وأحمد حسن الشرقاوي، ووجدي غنيم، وعصام عبد الماجد، وعبد الرحمن يوسف القرضاوي، ومحمد مرسي العياط، وأحمد أبو بركة، ومحمد محسوب.

والمتهمون الصادر بحقهم حكما بالغرامة 30 ألف جنيه هم: محمود السقا، وعمرو حمزاوي، وتوفيق عكاشة، وأمير سالم، وعلاء عبد الفتاح.

وأسندت هيئة التحقيق إلى المتهمين تهم إهانة وسب القضاء والقضاة بطريق النشر والإدلاء بأحاديث في القنوات التليفزيونية والمحطات الإذاعية ومواقع التواصل الاجتماعي الإلكترونية، من خلال عبارات تحمل الإساءة والكراهية للمحاكم والسلطة القضائية، وأخلوا بثبات الطرق سالفة الذكر بمقام القضاة وهيبتهم، من خلال إدلائهم بتلك التصريحات.

كما نسب أمر الإحالة إلى كل من المتهمين أمير سالم المحامي، ومحمد مرسي، وأحمد أبو بركة المحامي، أنهم نشروا بطريق الإدلاء بأحاديث بث علانية في القنوات التليفزيونية والقضائية المختلفة، أمورا من شأنها التأثير في القضاة المنوط بهم الفصل في دعوى مطروحة أمامهم وعلى الشهود الذين قد يطلبون للإدلاء بشهادتهم، وعلى الرأي العام ضد المتهمين في تلك الدعوى.

ونسب أمر الإحالة إلى محمد مرسي أنه سب وقذف موظفا عاما وذا صفة نيابية (القاضي علي محمد أحمد النمر) بأن وصفه في خطابه الرئاسي في 26 يونيو 2013 المذاع علانية على القنوات التليفزيونية المختلفة، بكونه «قاضيا مزورا ومازال يجلس على منصة القضاء»، معرضا به بأنه أحد قضاة محاكمة خصمها وحددها في حديثه، وهي دعوى المحاكمة المعروفة إعلاميا بقضية «أرض الطيارين»، وكان ذلك جميعه بسبب أداء وظيفته كقاض، وأدائه لخدمة عامة وهي الإشراف على الانتخابات البرلمانية عام 2005.